اقتصاديات زراعة وإنتاج القطن في مصر ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية للمدة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) دراسة تحليلية

م. محمود حميد خليل / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة تكريت

الملخص:

القطن المصري محصول استراتيجي له تاريخ حافل بالخير والعطاء لمصر، ويعتبر دعامة قوية و أساسية في بنيان الاقتصاد المصري في الماضي والحاضر والمستقبل، وهو منافس قوي يفوق الأقطان العالمية في الجودة، ولا شك إن القطن قد لعب دوراً هاماً وحيوياً في التاريخ السياسي والاقتصادي لمصر، ولذلك فإن مصر تفخر بأقطانها لأنها تؤثر في حياتها اليومية وتعتبره جزء من ثقافتها. ومن نافلة القول إن مصر مشهورة في العالم الخارجي بشيئين رئيسين هما الأهرامات والقطن والذي يسمى "الذهب الأبيض".

وهو ما يعني إن سمعة القطن المصري في الخارج توازي سمعة الأهرامات . ولقد ظل القطن المصري لسنوات عديدة مضت الملك المتوج في مملكة الزراعة ا لمصرية، باعتباره من أهم المحاصيل التي ساهمت في خطط التنمية الاقتصادية وأكثرها تأثيراً في الحياة الاجتماعية المصرية ، فالقطن المصري ليس مجرد محصول ولكنه تاريخ وحياة وواقع فعلي ومستقبل بالنسبة لمستقبل مصر الحديثة، حيث اعتمدت عليه في خوض معارك التحرير والاستقلال في الستينيات من القرن الماضي، وظل القطن صمام الأمان لمصر لأعوام طويلة، وكان أعدائها يعرفون إن صمود مصر يرجع لمكونات يعتمد عليها اقتصادها ومن بين تلك المكونات القطن.

ولعل ملحمة الحديث عن القطن قديماً وحديثاً وأهميته على النطاق القومي والعالمي تطول بطول حضارة مصر وتاريخها، فهو ذلك الصرح الشامخ الذي استندت إليه مصر في كثير من المواقف وهو الأمانة التي أودعها الخالق – سبحانه وتعالى – فيها.

Economics of cultivation and production of cotton in Egypt and its contribution to economic development For the period (2000 - 2009) Analytical study

Abstract:

Egyptian cotton crop strategy has a long history of good and giving to Egypt, and is a pillar of a strong and essential in the structure of the Egyptian economy in the past, present and future, a strong competitor than cotton world in quality, no doubt that cotton has played a vital role in the political and economic history of Egypt, so the Egypt is proud Boqtanha as it affects her daily life and considers it part of their culture.

It goes without saying that Egypt is famous for two things in the outside world two main pyramids and cotton, which is called "white gold".

Which means that the reputation of Egyptian cotton abroad equivalent to the reputation of the pyramids. And has been the Egyptian cotton for many years ago, King crowned in the kingdom of Egyptian agriculture, as one of the most important crops, which contributed to the economic development plans and the most influential in the social life of Egypt; Valqtun Egyptian is not just a crop, but the history and life and the reality of actual and future for the future of modern Egypt, where they adopted it in the fight the battles for liberation and independence in the sixties of the last century, cotton has been a safety valve to Egypt for many years, and the enemies know that Egypt is due to the steadfastness of the components of its economy depends Among those components cotton.

Perhaps the epic talk about cotton, past and present and its importance to national and global scale goes along Egypt's civilization and its history, is that edifice on which Egypt is in many situations, a secretariat, which deposited the Creator - the Almighty - in it.

المقدمة :

يعتبر القطن من المحاصيل الرئيسية في مصر منذ زمن بعيد وهو المادة الخام الأساسية والتي تقوم عليها صناعات المن سوجات والأقمشة والملابس الجاهزة بالإضافة إلى صناعة الزيوت والصابون والأعلاف.

ويعتبر القطن المصري من أفضل أنواع القطن في العالم لأنه طويل التيلة وفائق النعومة حيث إن القطن المصري يكتسب سمعة ومكانة عالمية لا ينافسه فيها أي قطن أخر . وقد انخفض إنتاج القطن خلال السنوات العشرة الماضية نتيجة انخفاض المساحات المزروعة منه وارتفاع تكاليف زراعته وانصراف معظم المزارعين المصريين إلى زراعة محاصيل أخرى أكثر ربحية منه مثل الخضراوات والفاكهة، هذا من جانب بالإضافة إلى ضعف قدرة شركات الغزل المصرية على دفع ثمن القطن للمزارعين من جانب آخر . الأمر الذي أدى إلى قيام شركات المنسوجات والملابس الجاهزة إلى استيراد القطن من الخارج أو استيراد خيوط وغزول لتلبية حاجة المصانع المصرية وأصبح القطن في وضع غير مستقر ولا آمن.

أهمية البحث : ترجع أهمية هذا البحث عن القطن المصري الخام لكونه من أجود خامات القطن في العالم ، فالقطن المصري ليس مجرد محصول ولكنة تاريخ . وحياة وواقع فعلي ومستقبل بالنسبة لنهضة مصر الحديثة، وقد ساهم القطن المصري بصورة أو بأخرى في رسم الخريطة السكانية، ويحتل مركز الصدارة في اقتصاد مصر الزراعي والصناعي لما له من دور هام في إنشاء وتخطيط المناطق الصناعية الحديثة في مصر.

هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى تحديد المشاكل والتحديات التي تتعرض لها زراعة القطن المصري، داخلياً وخارجياً، الأمر الذي اثر على المكانة والسمعة التي يتمتع بها القطن المصري في الأسواق العالمية وتراجع صادراته، ويحتل القطن المصري المرتبة الأولى في الجودة والطول والنعومة.

مشكلة البحث : إن محصول القطن وحسب التقارير الرسمية والواقعية يشير انه يتراجع علماً انه "الذهب الأبيض " بالنسبة لمصر حيث اعتمدت عليه في خوض معارك التحرير والاستقلال في الستينيات من القرن الماضي، وظل القطن صمام الأمان لمصر لأعوام طويلة، وكان أعداؤها يعرفون إن صمود مصر يرجع لمكونات يعتمد عليها اقتصادها ومن بين تلك المكونات القطن . وهو محصول استراتيجي بلا شك حيث يساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال توفير العملة الصعبة وإيجاد فرص عمل للأيدي العاملة العاطلة وفي توفير المواد الأولية للصناعات النسيجية وبالرغم من انخفاض مساحة وإنتاج وصادرات القطن في السنوات الأخيرة إلا إن قطاع القطن لا يزال يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي والزراعي المصري وفي تمويل عملية التنمية الاقتصادية.

فرضية البحث : تنطلق الدراسة من فر ضية مفادها إن زراعة وإنتاج القطن في جمهورية مصر العربية شهدت تراجعاً في المساحات المزروعة والإنتاج في السنوات الأخيرة نظراً لارتفاع تكاليف الإنتاج وعزوف الدولة عن دعم مستلزمات الإنتاج لمزارعي القطن، والذي انعكس بدوره سلباً على قدرة الصناعات النسيجية المصري ة من شراء القطن المصري والتوجه نحو الاستيراد من الخارج.

منهجية البحث : اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي للوصول إلى هدف البحث وعلى هذا الأساس تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول تضمن واقع زراعة وإنتاج القطن في مصر حيث تناولت الفقرة الأولى نبذه تا ريخية عن زراعة القطن في مصر، وكذلك تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة إضافة إلى أهم المشاكل التي تواجه إنتاج القطن في مصر.

أما المبحث الثاني فقد تناول أهمية القطن المصري في التجارة الدولية والذي شمل على حجم التجارة الخارجية لمحصول القطن وكذلك اتجاها ت التجارة الخارجية (أسواق التصدير) وكذلك نسبة الصادرات القطنية إلى إجمالي الصادرات النسيجية.

أما المبحث الثالث فقد تضمن الآثار الاقتصادية لإنتاج القطن على الاقتصاد المصري من خلال مساهمة القطن في تطوير الصناعات النسيجية، وكذلك مساهمة القطن في تشغيل الأيدي العاملة وأخيراً مساهمة القطن في الإيرادات الحكومية.

وكذلك تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات وقد اعتمدت الدراسة النظرية والتحليلية.

المبحث الأول : واقع زراعة وإنتاج القطن في مصر

أولاً : نبذة تاريخية عن زراعة القطن في مصر

يعتقد إن قدماء المصريين عرفوا ز راعة القطن قبل سواهم ، ولكن لا إثبات قاطع على ذلك، ولكن يقال إن استخدام نسيج القطن عرف في عهد البطالسة (٢٠٠٠ ق.م) حيث كان القطن يعرف باسم صوف الحرير.

أما بالنسبة لزراعة القطن في مصر فقد بدأت على نطاق واسع خلال عهد محمد علي باشا. حيث تم اكتشافه عن طريق الصدفة عندما رأى احد الفرنسيين في ذلك الوقت شجيرة قطن مزروعة في احد البيوت المصرية كنبات زينة وأعجب بمواصفاتها وأعجب بمواصفات تيلته. وتم إنتاج ثلاث بالات من القطن وثم بيعها في فرنسا بأسعار عالية جداً وشجع ذلك محمد علي باشا حاكم مصر وقتها على استيراد أجود أنواع بذور القطن، وزراعتها في مصر مع احتكار سوق القطن لحمايته وحماية صناعة المنسوجات التي كانت وليدة في ذلك الوقت . وأنشأت بورصة للقطن في الإسكندرية وكانت من أقدام البورصات على مستوى العالم وأصبحت مصر مورداً رئيسياً للقطن . وبلغ القطن المصري ذروته في الخمسينيات م ن القرن الماضي فاحتل حوالي (٢٠%) من المساحات المزروعة ومثل حوالي (٧٠%) من مجموع الصادرات المصرية(http:www.yabeyrouth.com).

ولا شك إن القطن قد لعب دوراً هاماً وحيوياً في التاريخ السياسي والاقتصادي لمصر، ولذلك فان مصر تفخر بأقطانها لأنها تؤثر في حياتها اليومية وتعتبره جزء من ثقافتها، ولذلك يتم بذل كافة الجهود للحفاظ على جودته وانفراده على الأقطان العالمية الأخرى . ومن نافلة القول إن مصر مشهورة في العالم الخارجي بشيئين رئيسيين الأول : الآثار أي الأهرامات، والثاني القطن والذي يسمى "بالذهب الأبيض " وهو ما يعني إن س معة القطن المصري في الخارج توازي سمعة الأهرامات، حيث إن استخدام القطن المصري يدل على أعلى جودة للملابس والأقمشة.

ولقد ظل القطن المصري ولسنوات طويلة مضت الملك المتوج في مملكة الزراعة المصرية، باعتباره أهم المحاصيل التي ساهمت في خطط التنمية الاقتصادية وأكثره ا تأثيراً في الحياة الاجتماعية المصرية ، حيث كان موسم القطن يمثل الرخاء والنماء وفيه يتم تسديد مديونيات العام كله، ويتم شراء الكساء ومستلزمات الحياة ، وفيه تتم معظم الزيجات وتبدأ الكثير من المشروعات المؤجلة ، وذلك بما كان يجلبه من خير على منتجه وعلى كافة

المتعاملين فيه خدمة وإنتاجاً وتسويقاً وتصنيفاً غير إن هذا الوضع قد تغير في السنوات الأخيرة وانخفضت المساحات المزروعة قطناً وأصبح القطن المصري في مفترق طرق يحتاج إلى أعادت نظر على مستوى الزراعة والصناعة والتجارة غير إن نوعية القطن المصري ظلت هي الأفضل في العالم رغم انخفاض الإنتاج ولابد من الإشارة إلى أن القطن المصري محصول استراتيجي له تاريخ حافل بالخير والعطاء لمصر ويعتبر دعامة قوية وأساسية في بنيان الاقتصاد المصري في الماضي والحاضر والمستقبل وهو منافس قوي يفوق الأقطان العالمية في الجودة لما يتميز به من صفات طبيعية وغزلية متفوقة عن باقي الأقطان العالمية ولذا فهو يحتل الصدارة للاقطان الطويلة وفائقة الطول في العالم (http:www.egyptcotton-catgo.org).

ولعل ملحمة الحديث عن القطن قديماً وحديثاً وأهميته على النطاق القومي والعالمي تطول بطول حضارة مصر وتاريخها ، فهو ذلك الصرح الشامخ الذي استندت إليه مصر في كثير من المواقف وهو الأمانة التي أودعها الخالق سبحانه فيها.

ثانياً: تطور الإنتاج والإنتاجية والمساحة المزروعة بالقطن للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٩

تنقسم الزراعة في مصر إلى ثلاثة مواسم زراعية هي الموسم الشتوي والصيفي والنيلي وإذا كانت مساحة الرقعة الزراعية في مصر تبلغ (٨,٥) مليون فدان أي حوالي (٣,٥%) من إجمالي مساحة مصر فان مشروعات التنمية الزراعية الرئيسية ساهمت في أن تصل المساحة المحصولية إلى (١٥,٢) مليون فدان عام ٢٠٠٧ وقد بدأت مصر في تنفيذ خطة طويلة المدى بإضافة ٣,٤ مليون فدان من الأرا ضي الجديدة المستحصلة حتى عام ٢٠١٧ وفي إطار هذه الخطة يتم إضافة (١٥٠) ألف فدان جديدة سنويا للرقعة الزراعية وشكلت المساحة المزروعة بالقطن في عام ٢٠٠٧ نسبة ٣,٦% من إجمالي مساحة الرقعة الزراعية (إبراهيم ، وآخرون ١٥،٢٠١٠).

من المعروف إن المساحة المزروعة بالقطن وغلة الدونم إحدى المتغيرات المستقلة في دالة إنتاج القطن ، فأي تغير في المساحة المزروعة أو غلة الفدان تؤثر بالتأكيد طردياً على الكمية المنتجة من القطن (مع افتراض ثبات العوامل الأخرى) إذ أن المساحة المزروعة وغلة الفدان يمثلان المحورين الرئيسيين لزيادة إنتاج القطن فتمثل زيادة المساحة المزروعة جانب التوسع الأفقي بينما تمثل زيادة غلة الفدان احد أهم أوجه التوسع الراسي.

من خلال ملاحظة الجدول (١) والخاص بالمساحة المزروعة بالقطن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) إلى التفاوت الكبير والشديد بين إجمالي هذه المساحة خلال ا لقرن الماضي والتي بلغت نحو (٢) مليون فدان في عام ١٩٣٠ ,Journal of Alexandria)

(59–2010,56، وبين المساحة في موسم (٢٠٠٩ / ٢٠١٠) والتي بلغت (٣٢٥) ألف فدان.

ولذا فان الأمر يستلزم تحليل أسباب ذلك التراجع الشديد في المساحة المزروعة قطناً وهل للحكومة دوراً في ذلك يستدعي تصحيح مساره أم إن المشكلة تتعلق بالفلاح المصري أم إن المشكلة خارجية حيث تشير بيانات الجدول (١) إلى إن أعلى مساحة مزروعة بالقطن قد بلغت (٧٣١) ألف فدان عام (٢٠٠١) وبنسبة بلغت (٤١,١%) يقابلها إن حجم الإنتاج قد بلغ أقصاه في نفس الموسم مسجلاً نحو (٦٢٦٣) ألف قنطار متري وبنسبة تغيير مقدارها (٥٠,٧ %) واستمر التذبذب والانخفاض في المساحة المزروعة والإنتاج خلال فترة الدراسة حتى بلغ أدنى انخفاض للمساحة المزروعة عام (٢٠٠٨) حيث بلغت المساحة المزروعة (٣١٣) ألف فدان، إلا إن الإنتاج بلغ أدناه عام (٢٠٠٩) حيث بلغ (٢٠٧٩) ألف قنطار متري.

الجدول (١)

المساحة المزروعة من القطن بالفدان وحجم الإنتاج الإجمالي من القطن وإنتاجية الفدان بالقنطار للمدة ٢٠٠٠– ٢٠٠٩

السنة	(**) المساحة المزروعة (ألف فدان)	مقدار التغير (*)	نسبة التغير (*) %	(***) الإنتاج الإجمالي بآلاف قنطار متري	مقدار التغير (*)	نسبة التغير (*) %	إنتاج الفدان بالقنطار	مقدار التغير (*)	نسبة التغير (*) %
٢٠٠٠	٥١٨	–	–	٤١٥٥	–	–	٨,٠	–	–
٢٠٠١	٧٣١	٢١٣	٤١,١	٦٢٦٣	٢١٠٨	٥٠,٧	٨,٦	٠,٦	٧,٥
٢٠٠٢	٧٠٦	– ٢٥	٣,٤–	٥٧٢٧	٥٣٦–	٨,٥–	٨,١	٠.٥–	٥,٨–
٢٠٠٣	٥٣٥	١٧١–	٢٤,٢–	٣٩٦٣	١٧٦٤–	٣٠,٨–	٧,٥	٠,٦–	٧,٤–
٢٠٠٤	٧١٥	١٨٠	٣٣,٦	٥٨٣٣	١٨٧٠	٤٧,١	٨,٣	٠,٨	١٠,٦
٢٠٠٥	٦٥٧	٥٨–	٨,١–	٤٠١٩	١٨١٤–	٣١,٠–	٦,٢	٢,١–	٢٥,٣–
٢٠٠٦	٥٣٦	١٢١–	١٨,٤–	٤٢١٥	١٩٦	٤,٨	٧,٧	١,٥	٢٤,١
٢٠٠٧	٥٧٥	٣٩	٧,٢	٤٩٦٠	٧٤٥	١٧,٦	٦,٩	٠,٨–	١٠,٣–
٢٠٠٨	٣١٣	٢٦٢–	٤٥,٥–	٢٤٩٦	٢٤٦٤–	٤٩,٦–	٧,٤	٠,٥	٧,٢
٢٠٠٩	٣٢٥	١٢	٣,٨	٢٠٧٩	٤١٧–	١٦,٧–	٦,٤	١–	١٣,٥–

(١) المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي المصري للأعداد (٩٦، ٩٨، ١١٠، ١٢٧)، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، المجلد ٤٩، العدد (٤)، ص١٤٤. وكذلك إحصائيات الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن المنشورة على موقعها الالكتروني.

(*) مقدار التغير ومعدل التغير ثم استخراجه من قبل الباحث.

(**) الفدان: وحدة مساحة تستخدم في مصر وهو نظام غير متري والفدان الواحد يساوي (٤٢٠٠) متر مربع.

(***) القنطار : وحدة وزن مختلفة باختلاف الأقطار والأزمان وهو اليوم في مصر يساوي (٤٤,٩٢٨) كغم.

ويلاحظ إن المساحة المزروعة بال قطن في مصر بدأت بالانخفاض ، فبعد أن كان المزارعون يتسابقون في زراعة القطن في أراضيهم تبدل الحال وبدأ المزارعون يحجمون عن زراعة القطن إلى زراعة محاصيل أخرى أكثر ربحية.

ويعزى الانخفاض المطرد للمساحة المزروعة بالقطن إلى عدة أسباب منها : (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠،٣٩٣)

١. نقص العائد المالي لفدان القطن بالمقارنة مع المحاصيل الزراعية البديلة، الأمر الذي أدى إلى التحول إلى المحاصيل ذات العائد الأعلى وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج القطن.
٢. التوسع في الاعتماد على القطن المستورد الأقل تكلفة بدلاً من الأقطان المحلية ذات الأسعار المرتفعة.
٣. إن المزارعين قد عزفوا عن زراعة القطن على وجه الخصوص بسبب الانخفاض المتوقع في أسعاره مقارنه بالمحاصيل الزراعية الأخرى إلى جانب زيادة المعروض منه عالمياً.
٤. صعوبة التحكم في أسعار القطن في ظل سياسة التحرر الاقتصادي والتقلبات في أسعاره العالمية، الأمر الذي أدى إلى تحول المزارعين عنه إلى محاصيل أكثر استقراراً.
٥. الضغط السكاني في طلب المنتجات الغذائية نباتية وحيوانية جعل الأمن الغذائي منافساً قوياً للقطن.
٦. ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج الأخرى سواء المنتجة محلياً أو التي تستورد من الخارج (كالتقاوي والأسمدة والمبيدات بأنواعها المختلفة).
٧. خضوع القطن لسياسة التحرير الاقتصادي التي اتبعتها الدولة مع مطلع التسعينات من القرن الماضي وانعكاساتها على السياسة الزراعية التي كانت تحدد المساحات التي تزرع بالقطن وكذلك انسحاب الدولة من عملية تسويق القطن.
٨. إن المساحة المزروعة بالقطن قد تأثرت بشكل مباشر مما تعرضت له الرقعة الزراعية من انتهاك وسوء استغلال في أغراض التوسع العمراني في المناطق المجاورة للمدن وفي أكثر المناطق خصوبة.
٩. الظروف الحالية التي مر بها العالم من جراء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي ترتب عليها بعض الآثار الضارة على القطن المصري وخاصة ما يتعلق بحركة التصدير نتيجة حدوث انخفاض كبير جداً في حجم الارتباطات والتعاقدات الدولية على القطن المصري بالمقارنة بما سبق.

١٠. عدم مساندة منتجين القطن أدى بصورة غير مباشرة إلى الإضرار بالفلاحين وتراجع زراعة القطن في مصر.

الجدول (٢)

نصيب مصر من الإنتاج العالمي للاقطان الفاخرة للمدة ١٩٩٩_ ٢٠٠٤ (فائقة الجودة)

السنة	أجمالي الإنتاج العالمي	إجمالي الإنتاج المصري	حصة مصر من الإنتاج العالمي %
	بالألف باله عالمية زنة ٤٨٠ لبرة		
١٩٩٩	٢٧٩١	١٠٥٥	%٣٨
٢٠٠٠	٢٣٧٣	٩٥٤	%٤٠
٢٠٠١	٢٤٣٢	١٤٣٨	%٥٩
٢٠٠٢	٣٢٥٤	١٣٢٥	%٤١
٢٠٠٣	٢٥٣٧	٨٦٤	%٣٤
٢٠٠٤	٣١٤٢	١٢٥٩	%٤٠

International cotton Advisory committee, P.23.

ويرمز لها: اللجنة الاستشارية الدولة للقطن ويرمز لها ICAC، ص٢٣.

ويظهر من الجدول (٢) إن مصر تسهم بحوالي من ٤٥ % إلى نحو ٥٠ % من إجمالي الإنتاج العالمي من الأقطان فائقة الجودة ومن ثم تليها بعد ذلك عشرة دول من أهمها الولايات المتحدة والسودان والصين والهند وغيرها وهكذا يظهر إن مصر تستحوذ اكبر نسبة من الإنتاج العالمي للاقطان فائقة الجودة وبالتالي تستطيع التحكم بالأسعار.

ثالثاً: المشاكل والتحديات التي توجد إنتاج القطن

هناك العديد من المشاكل والتحديات التي توجد القطن في مصر ويمكن تقسيمها على النحو الأتي :

أ- **مشاكل الإنتاج** : وتقسم إلى:

١. **التمويل** : يعاني منتجي القطن من مشكلة التمويل نتيجة إحجام البنوك عن التمويل نظراً لانخفاض الأسعار العالمية، مما أدى إلى زيادة المخزون حيث إن كميات القطن المسلمة من المنتجين إلى التجار قد ارتفعت كثيراً وإذا استمر الوضع على حالة يعني تفاقم هذه المشكلة. ولذا لابد من تدخل الحكومة والذي يضمن قيام الحكومة شراء القطن المتبقي وبدعم الأسعار . كما إن عدم تنفيذ قر ار دعم المنتجين سيؤدي إلى الإضرار بالفلاحين وتراجع زراعة القطن في مصر حيث إن انخفاض الأسعار أدى إلى إحجام المزارعين عن زراعة القطن وهذا ما يوضحه الجدول (١) الخاص بالمساحة المزروعة والإنتاج.

٢. **اتجاه المصانع المصرية إلى الاستيراد من الخارج** : في تقرير أعدته اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن حيث حذر التقرير من خطورة الاتجاه إلى استيراد أقطان أجنبية من الخارج، حيث تشير الأرقام إلى استيراد نحو مليوني قنطار بأسعار تقل عن أسعار الأقطان المصرية لدعمها من دولها تقل صفاتها الغزلية كثيراً عن الصفات الغزلية للاقطان المصرية، لذلك يتطلب الأمر حتمية إيقاف الدعم على الغزول والأقمشة الناتجة عن تصنيع الأقطان المستوردة وقصر هذا الدعم على الغزول والأقمشة المصنعة من الأقطان المصرية، وذلك حتى يمكن تصريف الأقطان المصرية والحد من الاستيراد من الخارج.

٣. **الوقود الحيوي** : أصبح موضوع الطاقة ا لبديلة محور اهتمام العلماء لاسيما خلال السنوات القادمة ومن هذه البدائل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومن بدائل الطاقة المتاحة ما يسمى بالوقود الحيوي وهو وقود مستخلص من المحاصيل النباتية مضافاً إليها بكتريا الخميرة، وفي ظل اتجاه بعض الدول إنتاج الوقود الحيوي من بعض المحاصيل الزراعية مثل الذرة وقصب السكر كبديل للطاقة المتجددة وهذا يؤثر بالتالي على زراعة القطن.

ومن المشاكل والتحديات التي تواجه إنتاج القطن المصري هي (نفس المصدر ،٣٩٥) :

١. تعدد البدائل الطبيعة والصناعية بفضل التقدم العلمي وخاصةً في مجال المعاملات الكيميائية لإكساب الألياف الصناعية صفات خاصة مرغوباً فيها تزيد من قدرتها التنافسية أمام القطن.
٢. دخول عدد من الدول ميدان إنتاج الأقطان الطويلة الممتازة فبعد إن كان إنتاجها وقفاً فيما مضى على الدول الأربع التقليدية وهي مصر السودان الولايات المتحدة وبيرو بدأت تنافسها في هذا المجال كل من الصين والهند وتركمستان وإسرائيل وطاجيكستان وأوزباكستان.
٣. التطورات التكنولوجية وما أدت إليها من إفساح المجال رحباً أمام إمكان استبدال أصناف عالية الجودة بأصناف منها وإعطاء منتجات لا تختلف في مظهرها عن تلك المنتجة من الأقطان الفاخرة.
٤. ظهور ما يعرف بأقطان التكنولوجيا الحيوية والتي بدأت زراعتها بشكل تجاري في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦م وتزرع الآن في الهند واستراليا ودول أخرى أضافت كلها تحديا آخر أمام القطن المصري.

٥. انتقال الصناعة النسيجية من مراكزها التقليدية بقرب أوربا إلى من اطق جنوب شرق أسيا وسعي هذه الدول إلى استخدام الأقطان الأرخص سعراً لمنافسة الدول التقليدية في عقر دارها. زاد من التحديات المتعلقة في الصناعة الوطنية المرتبطة بالقطن المصري.

ب- مشاكل التسويق

تعتبر عملية تسويق القطن ضمن أهم العمليات التي تؤثر في زراعة القطن م ن ناحية والصناعات المرتبطة به من ناحية أخرى ، ويقصد بتسويق وتجارة القطن مجموعة من العمليات التي تتناول القطن منذ إنتاجه إلى أن يسلم لمصانع الغزل المحلية أو يعد للتصدير أي إن دور التسويق يكمن في الشراء من المنتج ثم التجميع والإعداد.

ومن مشاكل التسويق في مصر هي (**إبراهيم وآخرون، مصدر سابق ،٢٦**) :

١. امتناع شركات تجارة وتسويق القطن عن شراء محصول القطن نتيجة إحجام البنوك عن التمويل نظراً لانخفاض الأسعار العالمية.
٢. ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من التقاوي والأسمدة والمبيدات وأجور العمالة وغيرها من أدوات الإنتاج.
٣. التذبذب الشديد في أسعار شراء الأقطان الزهر والذي نتج عنه انخفاض العائد من زراعة القطن للمنتجين مقارنة بالمحاصيل الأخرى، إضافة إلى الظروف الحالية التي يمر بها العالم والأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تترتب عليها بعض الآثار الضارة على القطن المصري.

جـ- سياسيات الحكومة وأثارها على أنتاج وتسويق وتصنيع القطن

١. قيام الحكومة بدعم مادي للمحالج ومصانع الغزل بهدف التشجيع على استخدام الأقطان المصرية بدلاً من استيراد غزول الأقطان الأجنبية، كما إن هذا الدعم يعتبر بداية جادة لحل مشاكل حوالي (٥٠%) من مخزون القطن.
٢. قيام الحكومة بمساعدة مزارعي القطن والذين لم يستطيعوا تصريف كميات القطن الموجودة لديهم بسبب انخفاض الأسعار.
٣. تفعيل منظومة القرارات الوقائية لمنع أي سلعة مهربة وتشديد التفتيش على منافذ الاستيراد لمساندة قطاع الغزل والنسيج من المنافسة وتفعيل دور جهاز التقييس والسيطرة النوعية .

المبحث الثاني: أهمية القطن المصري في التجارة الدولية

أولاً : تسويق وتجارة القطن

شهدت أسعار القطن تقلبات كبيرة في الفترة الأخيرة نتيجة مجموعة القوى التي تؤثر في جانبي العرض والطلب والتي لا يمكن التنبؤ بمعظمها وبالتالي لا يمكن تحديد أسعار القطن

الخام بدقة، فجانب العرض يتعرض لعوامل طبيعية لا يمكن التنبؤ بها أو الحد من آثارها كالسيول والأمطار التي قد تصيب مساحات من الأراضي المزروعة بالقطن، كما يتعرض المحصول في بعض الأحيان للآفات وبالتالي يتأثر جانب العرض وكذلك يتأثر جانب الطلب على القطن بعدة عوامل أهمها أسعار السلع البديلة وعلى الألياف الطبيعية الأخرى والألياف الصناعية . كما إن أسعار القطن تتأثر بأحوال الأزمة والرخاء التي تنتاب أسواق القطن التقليدية.

وقد مر تسويق القطن في مصر بثلاث مراحل رئيسية وهي (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،مصدر سابق ، ٣٩٩-٤٠٢) :

١. مرحلة التسويق في ظل النظام الرأسمالي الحر والتي بدأت من عام ١٨٦١ ولغاية ١٩٥٢ وقد أتسم تسويق القطن في هذه المرحلة بعدم الاستقرار.
٢. مرحلة التسويق في ظل النظام الموجه وقد بدأت عام ١٩٦١ حيث أتبعت الدولة نظام التسويق التعاوني.
٣. مرحلة التسويق الحر وفقاً لآ ليات السوق منذ عام ١٩٩٤ ولحد الآن . وقد اتسم التسويق في هذه المرحلة بعدم الاستقرار وتركت السوق لقوى العرض والطلب والمضاربة.

ومن المعروف إن جزء من القطن يباع للمستهلك المحلي (الصناعة المحلية) وجزء آخر يصدر للخارج وهذا ما يوضحه الجدول (٣).

من ملاحظة الجدول (٣) والذي يمثل الإنتاج العالمي للقطن وتصديره يبين لنا التراجع الملموس لمساهمة مصر في الإنتاج العالمي وخاصة في السنوات الأخيرة فبعد أن كانت مصر في مقدمة الدول المنتجة للقطن الطويل التيلة الممتاز والطويل التيلة وأحد أكبر وأهم منتجي القطن عموماً في العالم، وهذ ا ما يوضحه الجدول (٣) حيث نجد إن إنتاج القطن بنوعيه في مصر أخذ في الانخفاض حيث بلغ إنتاج مصر حوالي (١٣) ألف طن متري من الأقطان فائقة الطول خلال عام (٢٠٠٩) و(٩١) ألف طن متري من الأقطان الطويلة وذلك بإجمالي قدره (١٠٤) ألف طن متري بنسبة (٢٤.٨ %) من إجمال الإنتاج العالمي . وبالرغم من ذلك فإن مصر لا زالت تحتفظ بالمركز الأول في إنتاج الأقطان الطويلة وفائقة الطول، وإن كانت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي من الأقطان قد تراجعت تراجعاً شديداً في السنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالصادرات من الأقطان فائقة الطول فقد بلغ نصيب مصر حوالي (١٦) ألف طن متري عام (٢٠٠٩) و(٥٠) ألف طن متري من الأقطان الطويلة بإجمالي بلغ (٦٦) ألف طن متري وبنسبة (٢٦.٤ %) من إجمالي الصادرات العالمية، ويلاحظ تراجع نصيب

مصر من السوق العالمية للصادرات القطنية ويرجع سبب هذا التراجع إلى (نفس المصدر ٣٩٤، ٣٩٦-) :

١. انخفاض القدرة التسويقية لشركات تصدير الأقطان و عدم قدرة هذه الشركات على الترويج لنشاطها دولياً.
٢. ارتفاع أسعار القطن المصري محلياً بالمقارنة بأسعار البورصة العالمية للقطن واتجاه الغزالين إلى القطن الأمريكي المدعوم وذلك لكون أسعارها اقل من أسعار القطن المصري.
٣. عدم انتظام واستقرار شروط التعاقدات المصرية واتجاه شركات التصدير إلى الصفقات العارضة أكثر من الارتباط الدائمة.
٤. عدم استقرار السياسات التسويقية للقطن المصري ما بين التوجه نحو الداخل وإشباع حاجة المغازل المحلية أو الاتجاه إلى التصدير والتعامل مع الغزالين الخارجين.

انخفضت صادرات مصر من القطن الخام في السنوات الأخيرة نتيجة لانخفاض المساحات المزروعة وكذلك انخفاض إنتاجية الفدان وهذا أوضحه الجدول (١). وأدى ذلك إلى انخفاض حصتها من العملة الصعبة.

ونتيجة لتدهور صادرات القطن المصري قامت الدول المستوردة له بتعدي ل مغازلها لتتلاءم مع الأنواع الجديدة التي حلت محل القطن المصري وهي من إنتاج دول الولايات المتحدة، الهند، إسرائيل، باكستان.

من ملاحظة الجدول (٣) نجد إن بعض الدول تكون صادراتها أكبر من إنتاجها ويفسر ذلك بأن هذه الدول تقوم باستيراد القطن الخام فائق النعومة وم ن ثم تقوم بإعادة تصديره مرة أخرى بهدف تعزيز صادراتها من ذلك المحصول بهدف الحصول على كمية اكبر من العملة الصعبة لتعزيز قوة اقتصادها الوطني.

الجدول (٣)

المعروض العالمي من الأقطان فائق النعومة للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٩ بالألف طن متري

الإنتاج / صادرات		٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصين	إنتاج	٨٧	٨٠	١٧٨	١٥٣	١٠٠	١١١
	صادرات	٧	٨	١٠	١٠	١٣	١
مصر (فائق الطول)	إنتاج	٧٨	٤٤	٥٣	٤١	٢٣	١٣
	صادرات	٧٥	٢٥	٢٥	٣٣	١٩	١٦
مصر (طويل)	إنتاج	٢١٢	١٥٨	١٥٨	١٨١	٨٢	٩١
	صادرات	٦٥	٦٦	٤٧	٩٨	٢١	٥٠

الهند	إنتاج	٧٠	٥٢	٦٩	٧٨	٧٧	٧٣
	صادرات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
بيرو	إنتاج	٨	١٤	١٧	١٦	٧	٨
	صادرات	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
السودان	إنتاج	٤٤	٣٧	٣١	١٣	١٠	٦
	صادرات	٤٠	٣٩	٢٠	٣٢	٨	١٣
طاجكستان	إنتاج	١٤	٨	١٠	٨	٤	١
	صادرات	١٥	٧	٨	٦	١	١
تركمنستان	إنتاج	٢٣	١٢	٢٦	٢٦	٢٣	٢٢
	صادرات	٢٢	٨	١٢	١٦	١٠	٢٥
أمريكا	إنتاج	١٦٢	١٣٧	١٦٧	١٨٥	٩٤	٨٠
	صادرات	١٦٤	١١٣	١٤٦	١٨١	٥١	١٢٥
أوزبكستان	إنتاج	١٥	١٢	١٤	١٣	٣	٢
	صادرات	١٥	١٠	٩	٣	٢	٧
دول أخرى	إنتاج	٢٠	١٧	٢٦	٢٢	١١	١٣
	صادرات	١٨	١٦	٢٤	٢١	١١	١٢
إجمالي	الإنتاج	٧٣٣	٥٧٠	٧٤٨	٧٣٦	٤٣٤	٤١٩
	الصادرات	٤٢٠	٢٩٢	٣٠٠	٤٠٠	١٣٦	٢٥٠

المصدر: اللجنة الاستشارية الدولية للقطن ICAC للسنوات من (٢٠٠٤ – ٢٠٠٩)، ص٤٥ – ٥٠.

ثانياً: اتجاهات التجارة الخارجية (أسواق التصدير)

من ملاحظة الجدول (٤) نجد إن الهند تحتل السوق الأول لصادرات مصر من القطن الخام وزادت الصادرات إليها من (١٢٩.٨) مليون جنيه عام (٢٠٠٤) لتصل إلى (٤١٧.٩) مليون جنيه عام (٢٠٠٨) وبنسبة (٣٩.٦ %) من إجمالي الصادرات خلال (٢٠٠٨). كما جاءت باكستان بالمرتبة الثانية إلا إن الصادرات إليها انخفضت من (٣٠٢) مليون جنيه عام (٢٠٠٤) لتصل إلى (٢٧٧) مليون جنيه عام (٢٠٠٨) وبنسبة (٢٦.٣ %) من إجمالي الصادرات خلال العام الأخير.

واحتلت تركيا المرتبة الثالثة في توجيه صادرات القطن الخام إليها إلا إن الصادرات إليها هي الأخرى انخفضت من (٢٠١.٤) مليون جنيه عام (٢٠٠٤) لتصل إلى (٦٩.٤) مليون جنيه عام (٢٠٠٨) وبنسبة (٦.٦ %) من إجمالي الصادرات.

وجاءت إيطاليا بالمرتبة الرابعة في توجيه صادرات القطن الخام إلا إن الصادرات إليها انخفضت انخفاضاً شديداً من (٢٥٠.٦) مليون جنيه عام (٢٠٠٤) لتصل إلى (٣٩.٦) مليون جنيه عام (٢٠٠٨) وبنسبة (٣.٨ %) من إجمالي الصادرات خلال العام الأخير . ثم جاءت

البرتغال بالمرتبة الخامسة في توجيه صادرات القطن الخام إلا إن الصادرات إليها هي الأخرى انخفضت من (١١٧) مليون جنيه عام (٢٠٠٤) لتصل إلى (٢٣.٩) مليون جنيه عام (٢٠٠٨) وبنسبة (٢.٣ %) من إجمالي الصادرات خلال عام (٢٠٠٨). وسجلت كوريا المرتبة السادسة والأخيرة في توجيه صادرات القطن الخام إلا إن الصادرات إليها انخفضت من (٣١٠.٤) مليون جنيه عام (٢٠٠٤) لتصل إلى (٢٠.٣) مليون جنيه عام (٢٠٠٨) وبنسبة (١.٩ %) من إجمالي الصادرات خلال العام الأخير.

وبالرغم من انخفاض مساحة وإنتاج وصادرات القطن في مصر وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا إن قطاع القطن لا يزال يلعب دوراً رئيساً في الاقتصاد القومي المصري.

جدول (٤)

أهم أسواق القطن المصري خلال للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨ القيمة بالمليون جنيه

السنة / الدولة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الهند	١٢٩.٨	٢٩٢.٣	٢٥٠.٤	٢٨٠.١	٤١٧.٩
باكستان	٣٠٢	٢١٢.١	١٧٩.٤	١٧١.٢	٢٧٧.٠
تركيا	٢٠١.٤	٤٤.٤	٤٢.٤	٦٥.٠	٦٩.٤
إيطاليا	٢٥٠.٦	٩٣.٨	٨٧.٩	٨١.٣	٣٩.٦
البرتغال	١١٧.٠	١٠.٣	١٨.٣	١٠.٨	٢٣.٩
كوريا الجنوبية	٣١٠.٤	٥٠.٠	٤٢.٤	٤٢.٥	٢٠.٣
ألمانيا	٩١.٦	٢.٦	٨.٩	٢.٩	٨.٩
إجمالي الصادرات	٢٩٩٢.٤	١٠٣٨.٥	٧٦١.٣	٨٦١.٩	١٠٥٥.١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة التجارة الخارجية عام ٢٠٠٩، ص٥٠.

الجدول (٥)

يبين مجموعة الصادرات القطنية إلى إجمالي الصادرات النسيجية للمدة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨

الصنف	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨	
	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه	طن	ألف جنيه
مجموع المنتجات القطنية	١٠٤٢٢٧	٢٨١١٤٥١	٩٥٧٦٧	٢٩١٣٠٦٥	٩٩٢٣٧	٣٢٢٧٥٢٦	١١٦٨٨٠	٤٨١٧٧٣٧	١١٥٠٢٧	٥٣٣٦٠٢٧	١١٧١٤٤	٥١٩٥٢٦٤	١٤٢٨٤٥	٦٦٤٨٩٥٩	١٧٣٤٧٢	٨٤٠٥١٨٨	١٦٩٣٤١	٨٦٠٠١٧٦
إجمالي عام المنتجات النسيجية	١٢٥٥٦٤	٣١٨٥٧٥١	١٠٨٢٩٤	٣٢١٤٥٦٠	١١٣٨٨٣	٣٥٧٩٤١٥	١٢٩١٠١	٥٢٢٣٩٠١	١٢٦٥٣٤	٢٧٧٩١٦٩	١٢٧٥٢٦	٥٥٦٨٠٧٥	١٥٣٢٦٨	٧٠١٦٥٠٦	٢٦٦٩٠٥	١٠٢٢١٣٠٣	٢٩٩١٤٢	١٠٨٣٥٤٣٣
النسبة المئوية (*) %	٨٣.٠	٨٨.٢	٨٨.٤	٩٠.٦	٨٧.١	٩٠.٢	٩٠.٥	٩٢.٢	٩٠.٩	٩٢.٣	٩١.٨	٩٣.٣	٩٣.١	٩٤.٧	٦٤.٩	٨٢.٢	٥٦.٦	٧٩.٣

المصدر: صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات، القطاع التجاري للبحوث والعلاقات الخارجية للأعوام من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، نشرة سنوية، ص٩٠.

(*) تم استخراج النسبة المئوية من قبل الباحث.

ثالثاً: نسبة صادرات المنتجات القطنية إلى إجمالي الصادرات النسيجية :

يعتبر القطن المادة الخام الأساسية لصناعة من أكبر الصناعات وأكثرها استيعاباً للعمالة إلا وهي الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة وهي صناعة متكاملة تضم أربعة قطاعات، وهي : قطاع الغزل وقطاع النسيج والتجهيز وقطاع التريكو وقطاع الملابس الجاهزة، ويشير البعض إلى إن صناعة المنسوجات يمكن تمثيلها بهرم قاعدته القطن.

وتعتبر الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من أهم الصناعات في الإنتاج الصناعي، كما أنها تستوعب نسبة كبيرة من العمالة وتعد من أهم القطاعات التصديرية.

وهذا ما يوضحه الجدول (٥) حيث إن صادرات المنتجات القطنية تستحوذ على جملة صادرات المنتجات النسيجية فقد بلغت في عام (٢٠٠٠) كمية الصادرات القطنية (١٠٤.٢) ألف طن وشكلت (٨٣.٠ %) من إجمالي الصادرات النسيجية وقد تذبذبت هذه النسبة صعوداً ونزولاً حتى بلغت في عام (٢٠٠٨) كمية المنتجات القطنية المصدرة (١٦٩.٣) ألف طن وبنسبة مئوية (٥٦.٦ %) من إجمالي كمية الصادرات النسيجية، كما بلغت قيمة هذه الصادرات لن فس العام (٨.٦٠٠) مليار جنيه وبنسبة (٧٩.٣ %) من قيمة إجمالي الصادرات النسيجية.

وهكذا يتضح من الجدول (٥) إن صادرات الملابس القطنية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي حصيلة صادرات المنتجات النسيجية.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية لإنتاج القطن على الاقتصاد ا لمصري (مساهمته في التنمية الاقتصادية)

أولاً: مساهمة القطن في تطوير الصناعات القطنية

لقد كانت صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة من أعرق الصناعات التي عرفتها مصر حيث بدأت في القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨م بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج، ويعتبر عام ١٩٢٧ البداية الحقيقة لهذه الصناعة حيث بدأ بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات بدءاً من الشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وتحولت بعدها مصر من دولة مستوردة للغزل إلى دولة مصدرة له في عام ١٩٤٩.وتتميز هذه الصناعة بتوفر مقوماتها في مصر مثل (بنك التنمية الصناعية والعمال المصري،٢٠١٠،٢):

١. توافر المواد الأولية اللازمة للصناعة.
٢. الطاقة البشرية والأيدي العامة الرخيصة.
٣. أتساع السوق المحلية.
٤. علاقة مصر التجارية بكثير من الدول الأوربية والعربية.

وقد تطورت صناعة الغزل والنسيج حتى أصبحت أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، كما يعد قطاع الغزل والنسيج أكبر قطاع صناعي في مصر بعد قطاع الصناعات الغذائية .وإذا عدنا إلى محصول القطن نجد إن هناك عدة صناعات تقوم عليه أولاً صناعة الحليج التي تعتبر من العمليات الأساسية لتجهيز وإعداد القطن للتصدير أو للمغازل المحلية، وفيها يتم فصل القطن عن البذور ويسمى القطن قبل عملية الفصل "قطن زهر"* وبعده يسمى "قطن شعر"* وينتج عن عملية الحلج:

١. القطن الشعر: الذي يتجه لصناعات الغزل والنسيج.

٢. البذور: الذي تقوم عليها صناعة إنتاج التقاوي وصناعة الزيوت النباتية.

ومن المعروف إن القطن يباع أو يشترى شعراً (تصديراً أو استيراداً)، وعليه فإن صناعة الحليج مرتبطة أساساً بإنتاج القطن بالداخل، وهو ما يعني إن أي انخفاض في إنتاج القطن بالداخل (نتيجة انخفاض المساحة المزروعة أو نتيجة انخفاض إنتاجية الفدان) يؤدي بالتبعية إلى تراجع استخدام طاقات الحليج ومن ثم انهيار صناعة الحليج و بالتالي إلحاق الضرر بالاقتصاد القومي نتيجة انضمام العاملين لهذه الصناعة إلى جيش العاطلين.

وأمام هذا الوضع التدهور لصناعة الحليج بدأت بعض شركات الحليج تبحث عن أنشطة أخرى للاستثمار لأن نشاطها الرئيسي أصبح غير مجد في كثير من الأحيان.

والواضح إن وضع صناعة الحليج نقطة هامة في مفترض طرق، فأما زيادة إنتاج القطن بما يعني تشغيل هذه الصناعة وتحديثها، أو بقاء إنتاج القطن على ما هو عليه بما يعني إغلاق الكثير من المحالج.

وإذا كان القطن له هذه الأهمية البالغة لصناعة الحليج والزيوت والعلف الحيواني، فأنه يعتبر أيضاً المادة الخام الأساسية لصناعة من أكبر الصناعات وأكثرها استيعاباً للعمالة ألا وهي الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، وهي صناعة متكاملة تضم أربعة قطاعات هي : قطاع الغزل وقطاع النسيج والتجهيز وقطاع التريكو وقطاع الملابس الجاهزة، ويشير البعض إلى إن صناعة المنسوجات يم كن تمثيلها بهرم قاعدته القطن وكما أشرنا سابقاً .وتعتبر الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من أهم الصناعات مساهمة في الإنتاج الصناعي، وكذلك في توليد القيمة المضافة الصناعية، كما أنها تستوعب نسبة كبيرة من العمالة وتعد من أهم القطاعات التصديرية التي تعزز الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة.

)* قنطار الزهر يساوي (١٥٧.٥) كغم، وقنطار القطن الشعر يساوي (٥٠) كغم.

ثانياً: مساهمة القطن في تشغيل الأيدي العاملة

مما لا شك فيه إن مشكلة البطالة من أهم المشكلات التي تواجه مصر في الآونة الأخيرة، ليس فقط بسبب إن البطالة تعني عطل عنصر من عناصر الإنتاج أو ما يسمى بعلم الاقتصاد بعدم الوصول للتشغيل الكامل للموارد، ولكن لما تسببه البطالة من مشاكل اجتماعية تهدد أمن واستقرار وسلامة المجتمع.

وبلغ عدد القوة العاملة المصرية خلال عام ٢٠٠٧ (٢٠,٨) مليون فرد بين ما بلغ عدد المشتغلين بالزراعة خلال نفس العام (٥,٥) مليون فرد لذلك يشكل العاملين في الزراعة نسبة الربع من إجمالي القوة العاملة وهم مسؤلون عن إعالة نحو (٥٥%)

وقد شهدت مصر في الفترة الأخيرة أحداثاً متكررة لاعتصامات واحتجاجات عمالية (انتهت بثورة الربيع العربي وإسقاط نظام مبارك) نتيجة محاولة توفيق أوضاع العمالة ببعض الشركات التي تم تخصيصها عن طريق المعاش الم بكر الذي لا يحل مشكلة البطالة بقدر ما يفاقم الأزمة، إذ إن المحالين للمعاش المبكر في سن العمل ومن ثم يرغبون ويبحثون عن عمل وبالتالي فهم يزاحمون الداخلين الجدد لقوة العمل في البحث عن عمل وهكذا تتفاقم مشكلة البطالة.

ونظراً لأن أنشطة القطن لا تبدأ في زراعته ولا تنتهي بتصنيعه وتصديره، إذ تقوم على القطن أنشطة كثيرة يصعب حصر العاملين بها، ومن ثم لا يوجد حصر دقيق لعدد العاملين في زراعة وصناعة وتجارة القطن، ولكن هناك تقديرات تقريبية لهذا العدد منها ما تضمنته تقرير الوفد المصري للاجتماع التاسع والستون للجنة الاستشاري ة الدولية للقطن بتاريخ ٢٠ – ٢٥ سبتمبر ٢٠١٠ (لوبرك – تكساس – الولايات المتحدة الأمريكية) إذ نص على الآتي: "يعمل في إنتاج القطن أكثر من نصف مليون أسرة ريفية، ويعمل بصناعة القطن نحو نصف مليون عامل وأكثر من مليون عامل بطريقة غير مباشرة".

وهذا يدل على إن القطن المصري يساهم بقوة في تجنب احتدام مشكلة البطالة في مصر، وذلك لما ترتبط به من حاجة إلى أيدي عاملة بطريقة مباشرة وغير مباشرة ومن ثم فإن ازدهار القطن تعني ازدهار جميع الأنشطة المرتبطة به من صناعة وتجارة وخدمات نقل وشحن... الخ، وبالتالي تشغيل للعمالة ومن ثم تجنب أو تخفيف حدة البطالة والتضحية بالقطن تعني مزيد من البطالة.

ثالثاً: مساهمة القطن في الإيرادات الحكومية (توفير العملة الصعبة)

إن التطورات الأخيرة في نظام التجارة الدولية من خلال منظمة التجارة العالمية مع انتهاء العمل بالاتفاقية الانتقالية للمنسوجات في ٢٠٠٥/١/١ والتي استمر العمل بها عشرة سنوات

(مركز الدراسات ا لسياسية والإستراتيجية، ٢٠١٠،٤١)، وبالتالي انتهاء نظام الحصص وتحرير التجارة الدولية في الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة.

دفعت الدول إلى أن تسعى وتجاهد وتنافس للحصول على أنصبة سوقية سواء على المستوى الم حلي أو في الدول المستوردة، وأصبح للمزايا النسبية والقدرة التنافسية والتوافق مع الاشتراطات البيئية دوراً هاماً في التواجد العالمي.

ومن ثم فإن مصر أصبح أمامها تحدياً هاماً يتمثل في تحرير الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة، وقد يمثل هذا التحدي فرصة عظيمة إذا ما تم استثماره بمزيد من الصادرات والنفاد إلى أسواق جديدة تنافسية عالية، وتكون كل فرصة ممنوحة للصناعات النسيجية والملابس الجاهزة فرصة أيضاً للقطن نتيجة الصلة الوثيقة بينهما، ويمثل الجدول (٦) الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى، ومن م لاحظته يتضح التراجع المطرد لفائض ميزان القطن الخام (١٧٥.٣) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٢) إلى (٥١.٣) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٥) ثم تحقيق عجز في عام (٢٠٠٦) بلغ (٧.٨) مليون دولار ثم فائضاً في عام (٢٠٠٧) بلغ (١٣٣.٦) مليون دولار نتيجة زيادة الصادرات في نفس الوقت نقص الواردات، وأخيراً حقق عجزاً بلغ (١٥.٨) مليون دولار عام (٢٠٠٨) بعد أن كانت صادرات القطن الخام مع عائدات قناة السويس تمثل أكبر حصيلة للبلاد من العملات الصعبة.

الجدول (٦)

الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى للمدة

(٢٠٠٢ – ٢٠٠٨)

السنة	البيان	قطن خام	غزل قطن	منسوجات قطنية	ملابس جاهزة	خيوط وألياف تركيبية صناعية	سجاد وأغطية أرضيات	الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى	الميزان التجاري
٢٠٠٢	الصادرات	١٩٩.٨	١٥٣.١	١٢٠.١	٢١٨.٣	٦.٠	٦٢.٥	٧٩٥.٩	٨٢٠٥.٤
	الواردات	٢٤.٥	٤٧.٧	٧.٨	٨٢.٩	٢٤٤.٩	١٠.٢	٤٢٧.١	١٤٨٢٠.٣
	الفائض (العجز)	١٧٥.٣	١٠٥.٤	١١٢.٣	١٣٥.٤	٢٣٨.٩-	٥٢.٣	٣٦٨.٨	١٤٨٢٠.٣-
٢٠٠٣	الصادرات	٢٠١.٦	١٤٦.٨	٢٠٩.٠	٢٥٧.١	٩.٢	١٠٥.٦	٩٧٦.٣	١٠٤٥٢.٥
	الواردات	٧٧.١	٩٣.٢	٢٤.٨	١٠٢.٩	٢٦٧.٢	٢٣.٤	٥٩٩.٥	١٨٢٨٦.٣
	الفائض (العجز)	١٢٤.٥	٥٣.٦	١٨٤.٢	١٥٤.٢	٢٥٨-	٨٢.٢	٣٧٦.٨	٧٨٣٣.٨-
٢٠٠٤	الصادرات	١٣٧.٨	١١٧.٢	٣٠٥.٨	٢٩٦.٩	١٩.٤	١١٠.٨	١٠٤١.٩	١٣٨٣٣.٤
	الواردات	٦٩.٣	١١٢.٨	٢١.٩	١٣٧.٠	٣٢٩.٤	٤٢.٥	٧٢٣.٠	٢٤١٩٢.٨
	الفائض (العجز)	٦٨.٥	٤.٤	٢٨٣.٩	١٥٩.٩	٣١٠.٠-	٦٨.٣	٣١٨.٩	١٠٣٥٩.٤-

٢٠٠٥	الصادرات	١٥٥.٣	١٠٤.٧	٢٢٦.٣	٣٥٠.٥	٢٢.٥	١٠٧.٧	١٠١٧.٤	١٨٤٥٥.١
	الواردات	١٠٤.٠	١٣٠.٥	٦٢.٥	١٧٧.٣	٢٧٢.٥	٢٢.٨	٧٩٣.٠	٣٠٤٤١.٠
	الفائض (العجز)	٥١.٣	٢٥.٨-	١٦٣.٨	١٧٣.٢	٢٥٠.٠-	٨٤.٩	٢٢٤.٤	١١٩٨٥.٩-
٢٠٠٦	الصادرات	١٢٤.٨	١٢٨.٩	٢٥٨.٩	٤٥٣.٦	١٧.٦	١٢٤.٥	١١٨٨.٦	٢٢٠١٧.٥
	الواردات	١٣٢.٦	١٤٧.٨	١١٩.٩	٣١٠.٥	٣١٥.٥	١٦.٥	١٠٦٥.٩	٣٨٣٠٨.١
	الفائض (العجز)	٧.٨	١٨.٩-	١٣٩.٠	١٤٣.١	٢٩٧.٩-	١٠٨.٠	١٢٢.٧	١٦٢٩٠.٦-
٢٠٠٧	الصادرات	١٩٥.٧	٩٢.٨	٤٩٦.٣	٤٣١.٢	٣٦.١	١٤٤.٨	١٤٧٨.٨	٢٩٣٥٥.٨
	الواردات	٦٢.١	١٩٨.٤	١٦٦.٤	٦٤٧.٥	٣٦٥.٣	٧٢.١	١٥٥٦.٥	٥٢٧٧١.٢
	الفائض (العجز)	١٣٣.٦	١٠٥-	٣٢٩.٩	٢١٦.٣-	٣٢٩.٢-	٧٢.٧	٧٧.٧-	٢٣٤١٥.٤-
٢٠٠٨	الصادرات	٨٢.٩	١٠١.٩	٥١٩.٢	٦٠٨.٢	٧١.٤	١٣٥.٢	١٥٧٩.١	٢٥١٦٨.٩
	الواردات	٩٨.٧	١٧٨.١	٣٦٧.١	٦٠٧.٨	٣٦٧.٣	٤٩.٠	١٧٦٤.٨	٥.٣٤٢.٢
	الفائض (العجز)	١٥.٨-	٧٦.٢-	١٥٢.١	٠.٤	٢٩٥.٩-	٨٦.٢	١٨٥.٧-	٢٥١٧٣.٣-

المصدر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، من الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩، ص٨٩ – ٩٠.

وكذلك أسفر الميزان السلعي للقطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى عن تراجع فائضة من (٣٧٦.٨) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٣) إلى نحو (١٢٢.٧) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٦)، ثم بدأ في تحقيق عجز بلغ (٧٧.٥) مليون دولار خلال عام (٢٠٠٧) وارتفع العجز إلى (١٨٥.٧) مليون دولار عام (٢٠٠٨).

ومن خلال بيانات الجدول (٦) يمكن ملاحظة تراجع مساهمة القطن الخام في إجمالي الصادرات السلعية من نحو (٢.٤٣ %) خلال عام ٢٠٠٢ إلى نحو (٠.٣٣) فقط خلال عام (٢٠٠٨)، وفي الوقت نفسه ارتفعت مساهمة واردات القطن في إجمالي الواردات السلعية من (٠.١٧ %) في عام (٢٠٠٢) إلى نحو (٠.٢٠ %) في عام (٢٠٠٨).

مما تقدم يتضح إن القطن الخام ومنتجاته والمواد النسيجية الأخرى تراجعت مساهمته في الصادرات السلعية مما كان له تأثيراً سلبياً على الميزان التجاري . وبالرغم من انخفاض صادرات القطن في السنوات الأخيرة إلا إن قطاع القطن لا يزال يلعب دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي والزراعي المصري ويعتبر من أهم مصادر العملة الصعبة التي تمول عملية التنمية الاقتصادية .

الاستنتاجات

١. إن القطن المصري محصول استراتجي له تاريخ حافل بالخير والعطاء لمصر ويعتبر دعامة قوية وأساسية في بنيان الاقتصاد المصري في الماضي والحاضر والمستقبل وهو منافس

قوي يفوق الأقطان العالمية في الجودة لما يتميز به من صفات طبيعية وغزلية متفوقة عن باقي الأقطان العالمية، ولذا فـهو يحتل مركز الصدارة للاقطان الطويلة وفائقة الطول في العالم.

٢. إن تناقص المساحة المزروعة بالقطن في ظل الجمود النسبي لغلة الفدان ومن ثم تناقص إنتاج القطن والانعكاسات السلبية، لذلك على الصناعة المرتبطة به وعلى العمالة وعلى الميزان التجاري ، نتاجه أساساً عن تدهو ر عائد محصول القطن بالمقارنة مع عائد المحاصيل البديلة . وهذا التناقص الهائل في المساحة المزروعة بالقطن في مصر يضع القطن المصري في مفترق الطرق، وإذا استمر الوضع الحالي على ما هو عليه فان القطن المصري سيصبح في ذمة التاريخ.

٣. لا يزال القطن المصري فائق الجودة يشكل نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي حيث تحتل مصر مركز الصدارة بذلك وتسهم بحوالي من (٤٥%) إلى نحو (٥٠%) من إجمالي الإنتاج العالمي خلال فترة الدراسة.

٤. هناك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه زراعة القطن المصري سواء على المستوى الداخلي من حيث تناقص المساحات المزروعة بالقطن وارتفاع تكاليف إنتاجه، فضلاً عن انخفاض إنتاجية الفدان، أما على المستوى الخارجي فتتمثل بالمنافسة الشرسة التي تقابله في الأسواق العالمية من الدول الأخرى.

٥. من أهم الأسواق التصديرية للقطن المصري هي الهند التي تحتل المرتبة الأولى لصادرات مصر من القطن الخام تليها في المرتبة الثانية باكستان.

٦. إن صادرات المنتجات القطنية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي صادرات المنتجات النسيجية.

٧. تعتبر الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من أهم الصناعات مساهمة في الإنتاج الصناعي، كما أنها تستوعب نسبة كبيرة من الأيدي العا ملة وهذا يدل على القطن يساهم بقوة في تجنب احتدام مشكلة البطالة في مصر ومن ثم فان ازدهار القطن يعني ازدهار جميع الأنشطة المرتبطة به، وكذلك تعد من أهم القطاعات التصديرية.

المقترحات

١. مواجهة تأثيرات سياسة دعم المزارعين الأجانب على القطن المصري من خلال تقديم عون حقيقي للمزارعين المصريين حتى تكون هناك عدالة في المنافسة بينهم وبين المنتجين الأجانب ويكون المزارع المصري في موقف تنافسي أفضل للحفاظ على استمرارية تواجد القطن المصري على الساحة العالمية.

٢. الدراسة المستمرة للسوق المحلية والعالمية والتعرف على حالة الإنتاج وا لاستهلاك فيها واتجاهات الأسعار ، ومن ثم محاولة التنبؤ بالكميات المطلوبة محلياً وعالمياً ، واختيار السياسة المناسبة والفعالة مع التقلبات السعرية.

٣. ضرورة تدخل الدولة للقضاء على حالة التقلبات التي يعاني منها سوق القطن المحلي حالياً والذي يتطلب حتمية تدخل الدولة لحماية هذا المحصول القومي الذي يعتبر عماد الاقتصاد القومي المصري.

٤. ضرورة العودة إلى نظام الدورة الزراعية وعودة الدولة إلى السيطرة على زراعة وتجارة وصناعة القطن وإنشاء صندوق موازنة لأسعار القطن المصري يدخل كممول وداعم للقطن في سنوات الأزمات ، فقبل تحرير تجارة القطن كانت الحكومة تحدد بداية الموسم الزراعي وسعر القطن ثم تشتريه من المزارعين وتتولى تسويقه في الداخل والخارج فكان هذا يشجع المزارعين على زراعة مساحات كبيرة دون التخوف من تقلبات الأسعار في السوق.

٥. رسم سياسة إستراتيجية للقطن لتحقيق توازن لكل من الإنتاج والا ستهلاك وتصدير القطن لاسيما إن القطن يحتاج إلى تضافر كل جهود القطاعات المتعاملة في القطن للنهوض به من كبوته الحالية والحفاظ على تواجده في السوق العالمية.

٦. وضع خطة جادة وواقعية لزراعة القطن تضمن إنتاجية مرتفعة مع جودة عالية وصفات غزلية ممتازة عن طريق استنباط أصناف عالية المحصول وذات مواصفات جودة عالية وكفاءة محصولية بالتعاون مع المعاهد الزراعية ذات العلاقة.

٧. الوصول إلى التركيب المحصولي الأمثل للزراعة في ظل عنصر الأرض الأقرب إلى الثبات وفي ظل زيادة الحاجات الاجتماعية على ضوء النمو السكاني.

٨. المحافظة على تقاوي ال قطن واستمرار نقاء السلالات والأصناف المصرية من الخلط والتدهور لتحقق أفضل إنتاج وأجود صفات للقطن المصري.

٩. الاهتمام بزراعة القطن في المواسم المحددة وإجراء عمليات الخدمة الملائمة بهدف الحصول على أعلى عائد من الفدان والاهتمام بعملية الجني والمحافظة على القطن م ن التلوث.

١٠. إتاحة تكنولوجيا الإنتاج المربحة لمزارعي القطن والتي تناسب مع طبيعة وظروف القطن المصري ومما يساعد على الزيادة الملموسة في الإنتاجية وتحقيق أفضل دخل لضمان استمرارية زراعة القطن ومنافسته لباقي المحاصيل.

مصادر البحث :

أولاً: باللغة العربية

١. البنك المركزي المصري،" النشرة الإحصائية الشهرية "، للأعداد (٩٦، ٩٨، ١١٠، ١٢٧)، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، المجلد (٤٩)، العدد (٤).

٢. البنك المركزي المصري،" النشرة الإحصائية الشهرية "، من الأعوام ٢٠٠٥ – ٢٠٠٩.

٣. الجهاز المركزي للإحصاء، " نشرة إحصاء التجارة الخارجية "، للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩.

٤. القطاع التجاري للبحوث والعلاقات الخارجية، "صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات الصادرات المصرية وحديث الأرقام"، للأعوام من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، نشرة سنوية.

٥. الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن (CATGO)، الإحصائيات المنشورة على موقعها الالكتروني.

٦. بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، "دراسة عن سوق صناعة غزول القطن في مصر"، القاهرة، ٢٠١٠.

٧. تقرير الوفد المصري للاجتماع التاسع والستون للجنة الاستشارية الدولية للقطن، بتأريخ ٢٠-٢٥ سبتمبر ٢٠١٠.

٨. محمد إسماعيل إبراهيم وآخرون، "دراسة عن القطن المصري، القاهرة"، ٢٠١١.

٩. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية "، القاهرة، سبتمبر ٢٠١٠.

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. http:www.egyptcotton-catgo.org.Arabic.a-menay.egptian%20cotto.13.
2. http:www.yabeyrouth.com.pagesindex3601.hun.
3. International cotton Advisory committee, ICAC, P.23.
4. The Egyptian cotton Gazette. Journal of Alexandria cotton Exporters Associatation (ALCOTEXA) NO 133 , October , 2010.